



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The Role of the Internal Auditor in Predicting Expected Credit Losses Suggested Procedures for Implementation in Banks Listed in the Iraq Stock Exchange

Researcher: Rabeah Dheyaa Jasim
College of Administration and Economics
University of Baghdad
rabeaaalani082@gmail.com

Prof. Dr. Bushra N. A. Al-Mashhadani
College of Administration and Economics
University of Baghdad
bushra.najm@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

As A Result of The Global Financial Crisis That Occurred In (2007-2010), IFRS9 Was Issued to Address the Shortcomings in IAS 39, Which Recognized Credit Losses After Their Occurrence, That Is, Those That Actually Occurred and Late, Causing the Crisis. The New Standard Came to Address This Shortcoming Through Predicting Credit Losses Before They Occur, Which Helps Banks to Take the Necessary Precautions by Studying Indicators That Can Sound the Alarm About the Occurrence of Such Crises and Avoid Them or Reduce Their Impact Before They Occur. The Necessary Procedures To Confront Debts Before The Borrower Reaches The Stage of Default And Loan Default, And Accordingly The Research Aims To Demonstrate The Role of The Internal Auditor In Managing Risks In General And Credit Risks In Particular And The Extent of Its Effectiveness In Predicting Expected Credit Risks, And Providing Suggested Procedures For Application, And In Order To Achieve The Objectives of The Research Were Preparing A Checklist Containing A Set of Paragraphs That Include The Reality of Internal Audit And Its Role In Risk Management In General And Credit Risks In Particular. A Number of Individuals Working In Banks Studied The Research Sample, And Proposed Procedures To Assist The Internal Auditor In Predicting Expected Credit Losses, And A Set of Conclusions Was Reached, The Most Important of Which Is The Weak Role of Internal Auditing In Iraqi Banks And Its Lack of Independence That Enables It To Perform Its Tasks Independently And Objectively. Based on The Conclusions, A Set of Recommendations Were Presented, The Most Important of Which Is The Necessity of Activating The Role of The Internal Auditor Regarding Forecasting Expected Credit Losses In Banks Listed In The Iraq Stock Exchange And Its Greater Independence, And Recommending The Work of The Proposed Procedures That Help The Internal Auditor To Rely on Them When Predicting Expected Credit Losses.

Keywords: IFRS9, Expected Credit Losses, Internal Audit.

دور المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة إجراءات مقترحة للتطبيق في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(*)

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهاني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

الباحثة: رابعة ضياء جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص:

نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام (2007-2010) صدر المعيار IFRS9 لمعالجة القصور في المعيار IAS 39 الذي كان يعترف بالخسائر الائتمانية بعد وقوعها أي التي حدثت فعلاً وبشكل متأخر مما تسبب في حدوث الأزمة، حيث جاء المعيار الجديد لمعالجة هذا القصور من خلال التنبؤ بالخسائر الائتمانية قبل حدوثها مما يساعد المصارف على اتخاذ الاحتياطات اللازمة من خلال دراسة المؤشرات التي يمكن ان تدق ناقوس الخطر لحدوث مثل هذه الأزمات وتفايدها أو تقليل أثرها قبل حدوثها، ويسعى المدقق الداخلي كونه جزء من فريق العمل في هذا المجال إلى التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الديون قبل وصول المقترض إلى مرحلة العجز عن السداد وتعثر القرض، وعليه يهدف البحث إلى بيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص ومدى فاعليته في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية المتوقعة، وتقديم إجراءات مقترحة للتطبيق، ولأجل تحقيق أهداف البحث تم إعداد قائمة فحص تحتوي على مجموعة من الفقرات تتضمن واقع التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص وزعت على عدد من الأفراد العاملين في المصارف عينة البحث، وتقديم إجراءات مقترحة لمساعدة المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف دور التدقيق الداخلي في المصارف العراقية وعدم تمتعه بالاستقلالية التي تمكنه من أداء مهامه بشكل مستقل وموضوعي، وبناءً على ما جاء من استنتاجات تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل دور المدقق الداخلي بشأن التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتمتعه باستقلالية أكبر، والتوصية بالعمل بالإجراءات المقترحة والتي تساعد المدقق الداخلي في الاعتماد عليها عند التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9، الخسائر الائتمانية المتوقعة، التدقيق الداخلي.

المقدمة

يتركز التوجه العام في المصارف العراقية نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وبهدف تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية"، فضلاً عن التوجيهات الصادرة في تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2018 الخاصة بتطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعدم التقيد بطريقة محددة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتخويل إدارات المصارف باعتماد طريقة احتساب الخسائر التي تلائم طبيعة نشاط المصرف

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير في المحاسبة/جامعة بغداد.

والثبات على استخدامها من فترة لأخرى، وترك الأمر لخبرة ومؤهلات فريق العمل المكلف بالتنفيذ ومن بين أعضاء هذا الفريق المدقق الداخلي، حيث يسعى المدقق الداخلي كونه جزء من فريق العمل في هذا المجال إلى التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الديون قبل وصول القرض إلى مرحلة العجز عن السداد وتعثر القرض، عليه يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل واقع وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية، ومن ثم عرض الإجراءات المقترحة للمدقق الداخلي للتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً. مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: ما هو دور التدقيق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف العراقية على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومتطلبات IFRS9؟

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تقديم الدعم والمساندة العلمية من خلال اقتراح إجراءات لمساعدة المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية على وفق معيار IFRS9، بما يؤثر إيجابياً في الإبلاغ المالي عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وينعكس في ذات الوقت على قرارات أصحاب المصلحة في المصارف العراقية بما يضمن تطوير أعمالها وتحقيق قدرتها على النهوض ومنافسة المصارف المماثلة في البيئة الدولية.

ثالثاً. أهداف البحث وتتمثل بالآتي:

١. بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص وفاعليته في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية المتوقعة.
٢. تقديم إجراءات مقترحة للتطبيق من المدقق الداخلي عند التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً. فرضية البحث ومفادها:

١. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.
 ٢. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية.
- خامساً. الأسلوب المستخدم في البحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات:** قامت الباحثتان باستخدام قائمة الفحص للحصول على المعلومات من المصارف المبحوثة واستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية المتمثلة بالانحراف المعياري والوسط المعياري.
- سادساً. مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية المعنية بتطبيق IFRS9 وتعليمات البنك المركزي العراقي ولاسيما في مجال احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويبلغ العدد الكلي لمجتمع العينة أربعة وأربعون مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتتكون من خمسة مصارف ما بين مصارف تجارية ومصارف إسلامية، وتمثلت المصارف التجارية (مصرف عبر العراق، مصرف بغداد الأهلي)، أما المصارف الإسلامية فهي (مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف نور العراق الإسلامي، مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار) وقد تنوعت هذه المصارف ما بين مصارف قديمة ومصارف حديثة فضلاً عن مواكبتها للتطور الحاصل في الخدمات المصرفية وتطبيق التقنيات الحديثة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. وتشمل عينة البحث المختصين في مجال التدقيق والعاملين في مكاتب التدقيق الخارجي والأكاديميين العاملين في أقسام المحاسبة بالجامعات العراقية وكذلك المدراء المسؤولين وإدارات التدقيق الداخلي في المصارف عينة البحث.

سابعاً. الدراسات السابقة:

الجدول (١): الدراسات العربية والأجنبية

أولاً. الدراسات العربية:	
الدراسة	حليمة وبشيرة، ٢٠١٨
عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية/دراسة لعينة من المؤسسات المصرفية بولاية ادرار.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أهداف الدراسة	قياس العلاقة بين وظيفتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية عموماً والمصرفية خصوصاً، وإبراز دور أداء المدقق الداخلي في مراجعة المرتكزات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية وما يترتب عليها من فوائد كالرصد والكشف المسبق لمخاطر منح القروض وأثر ذلك على زيادة أرباح المؤسسة المصرفية.
عينة الدراسة	الوكالات المصرفية المتواجدة بإقليم ولاية أدرار متمثلة في وكالات بنوك (BNA BADR CPA BDL).
الاساليب المستخدمة في التحليل والتطبيق	استخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات الاستبانة.
أهم الاستنتاجات	- لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية المساهم في تقليص وتحديد المخاطر ودرجة خطورتها. - تعد الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي عنصر مهم يساعد المدقق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المؤسسة.
الدراسة	نفاخ، ٢٠١٨
عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية).
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أهداف الدراسة	- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في تحديد المخاطر غير المعتادة. - توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك في تقييم المخاطر غير المعتادة.
عينة الدراسة	عينة من المصارف السورية.
الأساليب المستخدمة في التحليل والتطبيق	الاستبانة.
أهم الاستنتاجات	- ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية ادارة المخاطر في المصارف السورية لتساعدها في مواجهة الأزمات المستقبلية. - ضرورة القيام بدورات تدريبية داخلية وخارجية مستمرة في مجال التدقيق الداخلي.

ثانياً. الدراسات الأجنبية:	
Chedid & Chaya, 2020	الدراسة
The role of internal auditors to implement IFRS9: Case of Lebanese banks دور المدققين الداخليين في تنفيذ معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 حالة المصارف اللبنانية	عنوان الدراسة
Journal of Economics and International Finance: بحث منشور في:	نوع الدراسة
- بيان الهدف من المعيار IFRS9 ولاسيما في مجال بناء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL. - التحقق من دور المدققين الداخليين في البنوك اللبنانية في تطبيق المعايير المحاسبية ودورهم الفعال في تطوير الخطط التشغيلية بهدف زيادة الربحية والحد من المخاطر.	أهداف الدراسة
عينة من المصارف اللبنانية.	عينة الدراسة
الاستبانة والمقابلات الشخصية.	الأساليب المستخدمة في التحليل والتطبيق
- يتضح دور المدقق الداخلي من خلال مساعدة الإدارة في تقييم المخاطر والامثال للقواعد وتقييم نماذج الاعمال وخفض التكاليف وتقييم ادارة المخاطر. - جودة وكفاءة المدقق الداخلي تحقق وفرة في التكاليف نتيجة تقليل اعمال المراجعة الخارجية والخبرة والمعرفة الكافية التي يمتلكها المدقق ستقلل من جهد المدقق الخارجي.	أهم الاستنتاجات
Orbán & Tamimi, 2020	الدراسة
Accounting Model for Impairment under IFRS9 and its Impact on Loss Allowance النموذج المحاسبي لانخفاض القيمة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 وتأثيره على مخصص الخسارة	عنوان الرسالة
European Research Studies Journal: بحث منشور في:	نوع الدراسة
بيان الهدف من المعيار IFRS9 وإيجاد تأثير التعديل في مقدار مخصصات خسائر القروض بناءً على البيانات المالية لعينة الدراسة وهي كبرى البنوك في أوروبا، وتسلط الضوء على مكونات النموذج المحاسبي لانخفاض قيمة الأدوات المالية فضلاً عن النماذج المقترحة لحساب احتمالية التعثر.	أهداف الدراسة
كبرى البنوك الأوروبية.	عينة الدراسة
التقارير السنوية المدققة للسنة المالية 2017-2018 لأكبر البنوك الأوروبية.	الأساليب المستخدمة في التحليل والتطبيق
- تركز الدراسة على خسارة الائتمان المتوقعة في المستقبل من المعيار المالي الدولي IFRS9. - سيسهم ذلك في استقرار القطاع المصرفي وزيادة ثقة المساهمين وزيادة أرباحه على المدى الطويل.	أهم الاستنتاجات

- تحليل الدراسات السابقة وإسهامات البحث الحالي: تناولت غالبية الدراسات السابقة في أعلاه دور المدققين الداخليين في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وتفعيل تطبيق IFRS9، كما في دراسة حليلة وبشيرة: 2018، ودراسة Chedid & Chaya 2020. ويأتي البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة ومتميزاً عنها في الآتي:
1. التركيز على دور التدقيق الداخلي وأهميته في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص.
 2. تقديم إجراءات مقترحة لتصنيف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على وفق متطلبات المعيار IFRS9 تتلاءم مع متطلبات البيئة المحلية بما تضمنه من عوامل مؤثرة على كل من قياس الخسائر الائتمانية من جانب وظروف عمل المدقق الداخلي في المصارف عينة الدراسة من جانب آخر (كمساهمة إضافية للبحث).
- ثامناً. المخطط الإجرائي للبحث: يبين الشكل (١) في أدناه المخطط الإجرائي للبحث.



الشكل (١): المخطط الإجرائي للبحث

المصدر: إعداد الباحثان.

المحور الثاني: مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة وطرق قياسها

يعود معنى الائتمان في الاقتصاد إلى القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، وعُرف الائتمان بأنه "نشاط يقوم به المصرف بمختلف تخصصاته بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات ائتمانية مختلفة كما هو الحال في (القروض والجاري مدين وخصم الكمبيالات) للقطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة" (الأمين ورابع، ٢٠١٧: ١١)، وتعد القروض المصرفية أحد أنواع الائتمان (الأصول المالية) وهي الأكثر شيوعاً في المصارف ويتم اللجوء إليها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمقترضين مثل التمويل أو الاستثمار أو التوسع في الاستثمار وتعد عملية منح القروض بمثابة الثقة التي يوليها المصرف لزمائنه (Zain & Wan, 2020: 423).

ويعرف القرض بأنه "تدفق نقدي خارج من المقرض إلى المقترض مع وعد بسداده في تاريخ محدد لاحقاً" وتمثل تكلفة القرض مبلغ الفائدة الذي يدفعه المقترض للمقرض في تواريخ استحقاق محددة، وقد يكون القرض مضمون ما يجعل مخاطره الائتمانية أقل من القرض غير المضمون (Koulafetis, 2017: 5).

- أولاً. أسس منح الائتمان:** يتم منح الائتمان من المصرف وفق أسس وقواعد ثابتة ومعروفة ويجب على المحلل الائتماني التأكد من وجود الأسس الآتية عند اتخاذ القرار الائتماني (عباس، ٢٠١٩: ٣٢٨):
١. **السيولة:** قدرة المصرف في المحافظة على مركز مالي يتصف بالسيولة وسرعة دوران القروض من خلال مقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين والودائع المسحوبة من قبل المودعين ومدى توفر الأموال النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد لمواجهة طلبات السحب دون تأخير.
 ٢. **توفر الأمان لأموال المصرف:** بمعنى تأكد واطمئنان المصرف من أن الجهة التي منحت الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها وفي المواعيد المحددة لها.
 ٣. **تحقيق الربحية:** أي قدرة المصرف على دفع الفوائد على الودائع وتسديد المصاريف والقدرة على تحقيق العائد على رأس المال.
 ٤. **قرارات البنك المركزي (كريم، ٢٠١٩: ٢٤١):** يخضع المصرف لتعليمات البنك المركزي في صنع قرار منح الائتمان وما يصدره البنك من تعليمات وقرارات حول حدود التوسع الائتماني وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي التي يجب الاحتفاظ بهما.
 ٥. **السياسة الائتمانية للمصرف:** وهي خضوع المصرف لسياسة تضعها الإدارة حول استراتيجية منح التسهيلات الائتمانية وتتضمن أنواع الأنشطة التي يمكن تمويلها ومبادئ منح الائتمان وطريقة تقدير مبلغ الائتمان.

ثانياً. مفهوم انخفاض قيمة الائتمان وقياسها على وفق IFRS9:

١. **مفهوم انخفاض قيمة الائتمان:** تنخفض قيمة الأصل (القرض) عندما يزيد المبلغ المسجل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، ويحدث ذلك نتيجة المخاطر التي تحدث والتي تؤدي إلى الخسارة والتناقص في قيمة الأصل ويعتمد الانخفاض في قيمة الأصل (القرض) على الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل (القرض) والاستثمار المسجل في الأصل (3: 2018, DIFS)، ويتم قياس الانخفاض باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي تم تحديده عند الاعتراف الأولي للأصل كما يتم تحديد معدل الفائدة الفعلي للأصل على أساس السعر السوقي للأصل (القرض)، أما إذا كان الأصل (القرض) معتمداً على الضمانات فيتم اعتماد القيمة العادلة للضمان والاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصل (القرض) ويتم تقدير الضمان من قبل المصرف من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناءً على افتراضات وتوقعات معقولة (Deloitte, 2016: 9).
٢. **قياس انخفاض قيمة الائتمان على وفق IFRS9:** يعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على دقة المعلومات والمؤشرات التي تعكس إمكانية حدوث الخسارة في المستقبل وأهمية التوقيعات المرتبطة بهذه المعلومات، ويعرف مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنه "المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع عد المخاطر المختلفة للتعثر في السداد بمثابة الأوزان" (المغامس، ٢٠١٨: ٣٣٠)، ويقدم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 نموذجاً لانخفاض القيمة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن الآتي: (Halibegovic et al., 2019: 122)
- أ. الأصول المالية (الودائع المصرفية والقروض وسندات الدين والذمم التجارية المدينة) المقاسة بالتكلفة المطفأة (AC).
- ب. الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
- ج. ذمم الإيجار المدينة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود الإيجار" أو معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 "عقود الإيجار".

- د. أصول العقد بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء". وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس نموذجين وكما يأتي (Barnoussi et al., 2020: 181):
- ❖ الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر: وتعرف على أنها "جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المحتملة خلال 12 شهر بعد تأريخ التقرير".
 - ❖ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الموجود: وتعرف بأنها "خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كل ما هو ممكن إحداث التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية".
- ويطبق نموذج احتساب الخسائر الائتمانية ECL من خلال ثلاثة مراحل وفق المدخل العام ويتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول المالية وفق هذا المدخل كما يأتي (EY, 2018: 20):
- المدخل العام The general approach:** في ضوء هذا المدخل وفي تأريخ إعداد التقارير المالية يجب على الوحدة الاعتراف بمخصص خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية بناء على الخسائر المتوقعة لـ 12 شهر أو على طول عمر الموجود.
- وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية يجب على الوحدة مراعاة مبادئ القياس المنصوص عليها في المعيار IFRS9 وهي (EY, 2018: 20):
- ❖ مقدار غير متحيز ومرجح بالاحتمالية يتم تحديده من خلال النتائج المحتملة.
 - ❖ القيمة الزمنية للنقود.
 - ❖ معلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات بالظروف الاقتصادية المستقبلية المتاحة دون جهد في تأريخ التقرير.
- ويقوم هذا المدخل على أساس ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL للأصول المالية وفيما يأتي توضيح لهذه المراحل:
- المرحلة الأولى:** وتتضمن هذه المرحلة الأصول المالية التي لم تظهر عليها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها، ويتم الاعتراف باحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة لها لمدة 12 شهر (Vasilyeva & Frolova, 2019: 76)، وتكون على أساس الافتراضات الآتية (Beerbaum & Ahmad, 2015: 4):
- ❖ المخاطر الائتمانية منخفضة.
 - ❖ المقترض سليم من الناحية المالية وقادر على الوفاء بالتزاماته.
 - ❖ ليس هناك أي تأثير للتغيرات الاقتصادية العكسية على قدرة المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية.
- المرحلة الثانية:** وتتضمن هذه المرحلة الأصول المالية التي ظهرت عليها مؤشرات زيادة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل (Schutte et al., 2020: 2)، وتتمثل مؤشرات انخفاض قيمة الأصول بما يأتي (Beerbaum & Ahmad, 2015: 2):
- ❖ ظهور ضائقة مالية ملحوظة للمقترض.
 - ❖ تخلف المقترض عن السداد أو تأخره عن موعد استحقاق الفائدة أو المدفوعات الأساسية.
 - ❖ احتمال خضوع الأصل إلى إعادة الهيكلة أو تعرض المقترض للإفلاس.
- المرحلة الثالثة:** وتتضمن الأصول المالية منخفضة القيمة التي حصل فيها انخفاض للقيمة حيث يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على طول العمر الافتراضي للأصل كذلك احتساب عائد الفائدة

على أساس الكلفة المستهلكة (Cohen & Edwards, 2017: 43)، وتتمثل الدلائل التي تشير إلى أن الموجود المالي قد انخفضت قيمته الائتمانية بما يأتي (BDO, 2014: 15):

- ❖ صعوبات مالية كبيرة/جوهرية للمقترض.
- ❖ الإخلال ببنود العقد مثل التقصير أو وجود مستحقات غير مسددة.
- ❖ احتمال تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية.

ثالثاً. علاقة المدقق الداخلي بإدارة المخاطر: يعد التدقيق الداخلي مهماً للمستثمرين حيث تمكنهم نتائج تقارير التدقيق الداخلي من صنع القرارات بشأن استثمار أموالهم في الوحدة الاقتصادية كذلك تتضح أهميته للمصارف والدائنون من خلال اطلاعهم على تقارير المدقق للتعرف على المركز المالي للوحدة ودرجة السيولة لصنع القرار المناسب في التعامل مع الوحدة (حليمة وبشيرة، ٢٠١٨: ١١)، ويتمثل دور المدقق الداخلي في قدرته على إدارة المخاطر من خلال الخبرة والكفاءة التي يمتلكها وقدرته في التعامل مع المخاطر المتنوعة، ويمكن تعريف عملية تدقيق المخاطر، بأنها "عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات الوحدة وإن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة" (الغالي، ٢٠١٥: ١٠٠)، ويجب أن تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي تقييم فاعلية إدارة المخاطر وتحسينها من خلال ما يلي (Anderson, 2017: 24):

١. تقييم الأهداف التنظيمية ومدى دعمها وتماشيها مع أهداف الوحدة.
 ٢. تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر التي يمكن أن تتحملها الوحدة.
- كما يجب أن يشمل التدقيق الداخلي في نطاقه على الجوانب التالية في إدارة المخاطر (نفاخ، ٢٠١٨: ٣٣):

أ. تنظيم المهام الخاصة بإدارة المخاطر بكل أقسامها: السوق والسيولة والائتمان وسعر الفائدة والمخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية.

ب. سلامة النظم المعلوماتية وإدارة المخاطر بما فيها الوثوقية والدقة واكتمال البيانات المستخدمة.

رابعاً. دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية والتنبؤ بها: يقوم المدقق الداخلي من خلال الاستقلالية والخبرة التي يتمتع بها بعملية التنبؤ بالخسائر التي يمكن أن تواجهها الوحدة ومدى احتمالية تخلف المقترض عن السداد واحتمالية وصول القرض إلى مرحلة التعثر ويتم ذلك من خلال عدة طرق، ونظراً لأن مجلس المحاسبة المالية لا ينص على منهجية معينة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة فهناك العديد من التحديات التي يجب أخذها بنظر الاعتبار وهي (Eaton & Cope, 2017: 6):

١. التوصل إلى توقعات الاقتصاد الكلي من خلال التوقعات المعقولة والقابلة للدعم.
٢. تحديد الفترة الزمنية والتنبؤات على المدى القريب لتكون أكثر دقة.
٣. أهمية التنبؤ بالدفع المسبق لما له من تأثير على احتساب الخسائر الائتمانية للأصول طويلة الأجل.
٤. يتم اللجوء إلى التقديرات التاريخية لعدم القدرة على التوصل إلى تنبؤ دقيق حول الخسائر الائتمانية التي تخص الأصول طويلة الأجل.

وبما أن المدقق الداخلي مسؤول عن تقييم مدى توفر وجودة البيانات التي سيتم استخدامها في حساب خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) فيجب عليه مراجعة المنهجيات والنماذج التي تم تطويرها للتأكد من أن الإدارة تقوم بعمل تقديرات غير متحيزة وفي الوقت المناسب بالإضافة إلى

أنه يتوجب عليه تقييم ممارسة الحوكمة والرقابة القوية لمساعدة المصرف في تحقيق أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (Chedid & Chaya, 2020: 8).
ومن الطرق الشائعة في احتساب الخسائر الائتمانية هي الطريقة التي تعتمد على عنصر PD/LGD والمبنية على المعادلة الآتية:

$$ECL = PD\% \times LGD\% \times EAD$$

وتتمثل العناصر الثلاثة بالآتي (Schutte et al., 2020: 5):

- أ. احتمالية التعثر (Probability of Default-PD): وهي تمثل احتمال حدوث التعثر أي عدم القدرة على السداد خلال فترة زمنية معينة.
- ب. مقدار التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default-EAD): يمثل تقدير التخلف عن السداد المتوقع في المستقبل بسبب التغيرات بعد تأريخ التقرير مع الأخذ بنظر الاعتبار سداد أصل المبلغ والفائدة (Bandyopadhyay, 2016: 3).
- ج. معدل الخسارة عند التعثر (Loss Given Default-LGD): تمثل معدل الخسارة الناتجة عند التخلف عن السداد (Orbán & Tamimi, 2020: 1269).

المحور الثالث: عرض وتحليل قائمة الفحص واختبار فرضيات البحث.

أولاً. الخصائص الديمغرافية: يوضح الجدول (٢) في أدناه الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة البحث التي تم تضمينها في قائمة الفحص.

الجدول (٢): الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

ت	الخصائص الديمغرافية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	النوع الاجتماعي	ذكر	46	58,2%
		أنثى	33	41,8%
	المجموع		79	100%
2	الفئات العمرية	أقل من 30 سنة	17	21,5%
		30-40 سنة	29	36,7%
		41-50 سنة	21	26,6%
		أكبر من 50 سنة	12	15,2%
	المجموع		79	100%
3	المؤهل العلمي	بكالوريوس	67	84,8%
		ماجستير أو ما يعادلها	9	11,4%
		دكتوراه أو ما يعادلها	0	0
		أخرى	3	3,8%
	المجموع		79	100%
4	عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	19%
		5-10 سنوات	18	22,8%
		11-15 سنة	20	25,3%
		16-20 سنة	11	13,9%
		أكثر من 20 سنة	15	19%
	المجموع		79	100%

ت	الخصائص الديمغرافية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
5	عدد الدورات المشارك بها في مجال التخصص	ولا دورة	12	15,2%
		أقل من 10 دورات	32	40,5%
		10-20 دورة	21	26,6%
		أكثر من 20 دورة	14	17,7%
	المجموع		79	100%

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات SPSS.

ويتضح من نتائج الجدول (٢) في أعلاه أن غالبية المبحوثين لقائمة الفحص هم من الذكور وضمن الفئات العمرية 30-40 سنة، وأنهم من حملة شهادة البكالوريوس، وأن لديهم سنوات خبرة من 11-15 سنة، وعدد الدورات المشاركين فيها في مجال التخصص أقل من 10 دورات. **ثانياً. واقع وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية:** قامت الباحثتان باستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية والتي تتمثل بالانحراف المعياري والوسط الحسابي ومدى تجانس أسئلة المحور الأول والتي تتعلق بواقع وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية ويبين الجدول (٣) النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة المحور الأول وعلى النحو الآتي:

الجدول (٣): وصف عام لفقرات محور واقع وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية

الفقرات	مطبق تكرار	%	الى تكرار	حد ما %	غير تكرار	مطبق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1	62	78.5	17	21.5	--	--	2.78	0.41
Q2	65	82.3	11	13.9	3	3.8	2.78	0.50
Q3	11	13.9	27	34.2	41	51.9	1.62	0.72
Q4	62	78.5	16	20.3	1	1.3	2.77	0.45
Q5	42	53.2	33	41.8	4	5.1	2.48	0.60
Q6	58	73.4	20	25.3	1	1.3	2.72	0.47
Q7	45	57.0	27	34.2	7	8.9	2.48	0.66
Q8	21	26.6	32	40.5	26	32.9	1.94	0.77
Q9	49	62.0	22	27.8	8	10.1	2.51	0.68
Q10	22	27.8	45	57.0	12	15.2	2.13	0.65
Q11	49	62.0	22	27.8	8	10.1	2.52	0.67
Q12	11	13.9	28	35.4	40	50.6	1.63	0.72
Q13	21	26.6	38	48.1	20	25.3	2.01	0.72
Q14	35	44.3	33	41.8	11	13.9	2.30	0.70
Q15	21	26.6	42	53.2	16	20.3	2.06	0.69
الوسط الحسابي العام							2,32	0,22

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

ومن خلال الجدول (٣) في أعلاه يتضح أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغت (2.32) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (2)، وهذا يعني بأن اجابات العينة في هذا

المحور متجه نحو المطبق، وبانحراف معياري (0.22)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,41-0,77)، وهذا يعني بان اجابات افراد العينة حول هذا المحور كانت متجانسة، وهذا يدل على أن أفراد العينة متفقين على وجود دور للتدقيق الداخلي في المصارف العراقية.

ثالثاً. الإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف العراقية: قامت الباحثتان باستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية والتي تتمثل بالانحراف المعياري والوسط الحسابي ومدى تجانس أسئلة المحور الثاني والتي تتعلق بالإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف العراقية، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات تحتوي على النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة المحور وكما موضح في الجدول (٤) في أدناه وعلى النحو الآتي:

الجدول (٤): وصف عام لفقرات محور الإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف العراقية

الفقرات	مطبق تكرار	%	الى تكرار	حدا %	غير تكرار	مطبق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1	28	35,4	33	41,8	18	22,8	2,13	0,76
Q2	29	36,7	36	45,6	14	17,7	2,19	0,72
Q3	28	35,4	27	34,2	24	30,4	2,05	0,81
Q4	31	39,2	29	36,7	19	24,1	2,15	0,79
Q5	27	34,2	45	57,0	7	8,9	2,25	0,61
Q6	24	30,4	41	51,9	14	17,7	2,13	0,69
Q7	15	19	50	63,3	14	17,7	2,01	0,61
Q8	34	43,0	25	31,6	20	25,3	2,18	0,81
Q9	25	31,6	33	41,8	21	26,6	2,05	0,77
Q10	21	26,6	36	45,6	22	27,8	1,99	0,74
Q11	26	32,9	24	30,4	29	36,7	1,96	0,84
Q12	9	11,4	38	48,1	32	40,5	1,71	0,66
Q13	16	20,3	48	60,8	15	19,0	2,01	0,63
Q14	25	31,6	45	57,0	9	11,4	2,20	0,63
Q15	35	44,3	25	31,6	19	24,1	2,20	0,81
الوسط الحسابي							2,08	0,22

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS. ومن خلال الجدول (٤) في أعلاه يتبين أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغت (2.08) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (2)، وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو المطبق، وبانحراف معياري (0.22)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,63-0,84) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة حول هذا المحور كانت متجانسة، أي أن أفراد العينة متفقين على أن هناك دور للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف.

رابعاً. الإجراءات التي تساعد المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف العراقية: قامت الباحثتان باستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية والتي تتمثل

بالانحراف المعياري والوسط الحسابي ومدى تجانس أسئلة المحور الثالث والتي تتعلق بالإجراءات التي تساعد في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف العراقية، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات التي تحتوي على النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة المحور الثالث، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات ويبين الجدول (٥) في أدناه يبين وصف عام لفقرات المحور وكالاتي:

الجدول (٥): الإجراءات التي تساعد المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف العراقية

الفقرات	مطبق تكرار	%	الى تكرار	حد ما %	غير تكرار	مطبق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1	61	77.2	18	22.8	--	--	2.77	0.42
Q2	45	57.0	30	38.0	4	5.1	2.52	0.60
Q3	23	29.1	40	50.6	16	20.3	2.09	0.70
Q4	25	31.6	33	41.8	21	26.6	2.05	0.77
Q5	17	21.5	41	51.9	21	26.6	1.95	0.69
Q6	39	49.4	23	29.1	17	21.5	2.28	0.80
Q7	24	30.4	35	44.3	20	25.3	2.05	0.75
Q8	6	7.6	23	29.1	50	63.3	1.44	0.64
Q9	26	32.9	35	44.3	18	22.8	2.10	0.74
Q10	30	38	6	7.6	43	54.4	1.84	0.95
Q11	33	41.8	14	17.7	32	40.5	2.01	0.91
Q12	37	46.8	28	35.4	14	17.7	2.29	0.75
Q13	49	62.0	27	34.2	3	3.8	2.58	0.57
Q14	16	20.3	27	34.2	36	45.6	1.75	0.78
Q15	12	15.2	32	40.5	35	44.3	1.71	0.72
الوسط	الحسابي	العام					2.11	0.18

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

ومن الجدول (٥): في أعلاه يتضح أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغت (2.11) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (2)، وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو المطبق، وبانحراف معياري (0.18)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.42-0.95) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة حول هذا المحور كانت متجانسة، وهذا يدل على أن أفراد العينة متفقين على وجود إجراءات تساعد في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف العراقية.

خامساً. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

١. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

من خلال الجدول (٦) تظهر لنا نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيان تأثير الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وكالاتي:

الجدول (٦): نتائج الانحدار الخطي البسيط تأثير الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

الدالة	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل التحديد %	قيمة t لاختبار معامل بيتا	قيمة معامل بيتا	قيمة الثابت
وجود تأثير	10,71	0,12	3,27	-0,35	1,27

قيمة F الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (1,77) = (3,96)

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (77) = (1,99)

من الجدول أعلاه تظهر لنا نتائج عدة اختبارات من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط وهي:

أ. بلغت قيمة (F) المحسوبة (10,71) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

ب. بما أن إشارة معامل بيتا سالبة هذا يعني أن التأثير سلبي (علاقة عكسية).

ج. وبلغت قيمة معامل التحديد (0,12) وهذا يعني أن (12%) تمثل نسبة مساهمة الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وهي نسبة قليلة إذ توجد ما نسبته (88%) متغيرات خارجية قد تؤثر به.

د. وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-0,35) وهي قيمة سالبة ودالة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (3,27) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي سوف يكون هناك نقصان بمقدار (35%) في إدارة المخاطر.

هـ. أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي: $Y1 = 1.27 - 0.35X1$

حيث أن: Y1: تمثل إدارة المخاطر.

X1: تمثل الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي.

٢. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية.

الفرضية البديلة: وجود تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية.

من خلال الجدول (٧) في أدناه تظهر لنا نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيان تأثير الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية وكالاتي:

الجدول (٧): نتائج الانحدار الخطي البسيط تأثير الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية

الدالة	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل التحديد %	قيمة t لاختبار معامل بيتا	قيمة معامل بيتا	قيمة الثابت
وجود تأثير	4.22	0.05	2.05	0.18	2.53

قيمة F الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (1,77) = (3,96)

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (77) = (1,99)

- من الجدول (٧) السابق تظهر لنا نتائج عدة اختبارات من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط وهي كالآتي:
- أ. بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.22) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية.
- ب. بما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية).
- ج. بلغت قيمة معامل التحديد (0.05) وهذا يعني ان (5%) تمثل نسبة مساهمة الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية وهي نسبة قليلة اذ توجد ما نسبته (95%) متغيرات خارجة قد تؤثر به.
- د. وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.18) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (2.05) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي سوف يكون هناك زيادة بمقدار (18%) في التنبؤ بالخسائر الائتمانية.
- هـ. اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي: $Y2 = 2.53 + 0.18 X1$ حيث ان $Y2$: تمثل التنبؤ بالخسائر الائتمانية.
- سادساً. الإجراءات المقترحة للمدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف عينة البحث:
- الهدف من الإجراءات المقترحة: يتمثل الهدف من الإجراءات المقترحة في مساعدة المدقق الداخلي على أداء مهامه وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة، كون المدقق الداخلي أحد اعضاء لجنة تطبيق المعيار، وينبثق عن هذا الهدف أهداف فرعية:
 - أ. تأشير مجالات الضعف في البيئة المحلية التي تعيق عملية تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9.
 - ب. زيادة فاعلية وكفاءة وظيفة التدقيق الداخلي والارتقاء بها لمستوى يليق بهذه المهنة.
 - ج. تحديد الخطوات المناسبة التي تساعد المدقق الداخلي في إنجاز مهامه بكفاءة أعلى.
 - د. مواكبة التطورات الدولية في مجال تطبيق المعايير وعكس ذلك على وظيفة التدقيق الداخلي.
 - نطاق تطبيق الإجراءات المقترحة: يشمل نطاق تطبيق الإجراءات المقترحة للتدقيق الداخلي في أقسام التدقيق في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تقوم بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 أو التي هي في طور التطبيق.
 - متطلبات تطبيق الإجراءات المقترحة: إن نجاح تطبيق الإجراءات المقترحة للتنبؤ بالخسائر الائتمانية وفق معيار IFRS9 تعتمد على توفر متطلبات عدة وكالآتي:
 - أ. التأكد من تصنيف الموجودات المالية (القروض والسندات) من حيث قياسها بالقيمة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح والخسائر.
 - ب. التركيز على متطلبات انخفاض القيمة (الخسائر الائتمانية) والمحددات الرئيسية لاحتسابها.
 - ج. التأكد من التحديث الدوري للمعلومات الخاصة بكل أصل مالي مع الأخذ بنظر الاعتبار أثر هذه المستجدات على عملية الاحتساب.
 - د. تمتع المدقق الداخلي بالمؤهلات والخبرة المهنية التي تمكنه من ممارسة نشاط التدقيق الداخلي فيما يخص التنبؤ بالمخاطر المختلفة عموماً ومخاطر الخسائر الائتمانية خصوصاً ويجب أن يتمتع المدقق الداخلي بمعايير معينة مثل:

- ❖ تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تمكنه من إنجاز نشاطه بحرية.
- ❖ إلمام المدقق الداخلي بالمهارات المتنوعة إضافةً إلى مهارات التدقيق وكذلك يمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا الخصوص عند الحاجة.
- ❖ أن يكون المدقق الداخلي على معرفة عميقة فيما يتعلق بمتطلبات الخسائر الائتمانية والقدرة على التفكير التحليلي والقدرة على التنبؤ بالمخاطر.
- هـ. تفعيل دور المدقق الداخلي من خلال دورات تدريبية مستمرة وإشراكه في ورش العمل لزيادة مهاراته، وتوفير البنى التحتية في بيئة المصارف المحلية لتطبيق المعايير الدولية من خلال تعريف العاملين بمتطلبات المعايير والإجراءات اللازمة لتطبيقها ومواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحيطة.
- ٤. إجراءات تطبيق الإجراءات المقترحة: تتمثل الإجراءات المقترحة للتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف عينة البحث كما في الجدول (٨) وكما يأتي:
- الجدول (٨): الإجراءات المقترحة للتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف عينة البحث

ت	إجراءات التدقيق الداخلي	اسم ونوع المدقق	رقم ورقة العمل
إجراءات تدقيق داخلي عامة وفق متطلبات IFRS9			
١	يؤم المدقق بوضع خطة قبل البدء بعملية التدقيق الداخلي وتحديد الإجراءات والمهام والوقت الزمني اللازم لكل مهمة بالتشاور مع مجلس الإدارة والعليا		
٢	إبراج المهام الاستشارية التي يمكن أن تضيق قيمة الوحدة وتحسن إدارة المخاطر فيها ضمن الخطة.		
٣	التأكد من كفاية موارد الوحدة وتوظيفها بما يتجز الخطة المعتمدة.		
٤	رفع التقارير والتبليغات بشكل دوري إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بخطة التدقيق.		
٥	الاستعانة بتدوي الخبرة من داخل وخارج الوحدة عند مواجهة المدقق الداخلي لمسائل تقنية خارج نطاق خبرته.		
٦	يقيم المدقق الداخلي الخدمات الجديدة المقدمة من قبل المصرف وما يتعلق بمنح القروض والتعرف على المخاطر التي تحيط بها واتخاذ الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.		
٧	إجراء تقييم كفاءة وفعالية العمليات والأنظمة الداخلية للمصرف بما فيها فصل المهام وتفويض السلطة وإدارة المخاطر مرة في السنة على الأقل مع أخذ رأي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.		
٨	قيام المدقق بتحديد فعالية إدارة المخاطر من خلال دعمها لأهداف الوحدة وتحديد وتقييم المخاطر المهمة والاستجابة للمخاطر التي تتحملها الوحدة.		
إجراءات التدقيق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة			
١	من خلال ما يمتلكه المدقق الداخلي من معلومات عليه أن يحرص على توفير قدر كاف من المعلومات التاريخية والحالية والتنبؤات المستقبلية لدعم قياس الخسائر الائتمانية.		
٢	التحقق من صحة التنبؤات المستقبلية فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في المصرف والتأكد من صحة ربطها مع المعلومات الحالية والتاريخية واستخدامها في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.		
٣	التأكد من سلامة الآلية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار والاستعانة بالخبراء في هذا المجال.		
٤	التأكد من ثبات المصرف على اتباع طريقة محددة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وبما يتناسب مع أنظمة قياس المخاطر المعتمدة في المصرف.		
٥	قيام المدقق بطلب قائمة بأسماء المقرضين الممنوحين القرض والتحقق من أعدادهم والأسس المعتمدة لمنحهم القرض مثل جودة المركز المالي للمقرض ونوع الضمانات المقدمة وعدم وجود مؤشرات تدل على إمكانية تعثره.		
إجراءات التدقيق الداخلي الخاصة بتصنيف الأصول المالية ضمن المراحل الثلاثة للتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة			
١	التأكد من أن الأصول التي صُنفت ضمن المرحلة الأولى تسوفي الشروط الآتية:		
أ	التأكد من أن مدة التوقف عن السداد هي أكثر من يوم واحد وأقل من 30 يوماً من تاريخ الاستحقاق (حسب سياسة المصرف).		
ب	التأكد من أن المركز المالي للمقرض جيد وقادر على التسديد.		
ج	التأكد من عدم وجود أي مؤشرات تؤثر على قدرة المقرض في الدفع.		
٢	التأكد من أن جميع الأصول التي صُنفت ضمن المرحلة الثانية تسوفي الآتي:		
أ	التأكد من أن مدة التوقف عن السداد أكثر من 30 يوماً إلى 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق (حسب سياسة المصرف).		
ب	التأكد من وجود زيادة في احتمالية التعثر للأصل المالي من تاريخ التقرير المالي.		
ج	التأكد من وجود تأخيرات متكررة في السداد خلال 12 شهراً.		
٣	التأكد من أن الأصول التي صُنفت ضمن المرحلة الثالثة تسوفي الشروط الآتية:		
أ	التأكد من أن مدة التوقف عن السداد أكثر من 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق (حسب سياسة المصرف).		

ب	التأكد من تغير المركز المالي المقرض بما يؤثر على قدرته في التسديد.
د	التأكد من أن التغيرات الاقتصادية الحاصلة يمكن أن تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقرض.
إجراءات التدقيق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة	
١	يقوم المنقذ الداخلي بالتحقق من صحة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الأولى من خلال الآتي:
أ	التأكد من احتساب الخسائر المتوقعة على أساس 12 شهراً في تاريخ إعداد التقرير للأصول التي تقع ضمن المرحلة الأولى وتشمل الأصول المالية داخل وخارج الميزانية والتي لا تحتوي على زيادة جوهرية في المخاطر.
ب	التأكد من أنه يتم احتساب الفائدة الفعالة على أساس القيمة الإجمالية للأداة المالية ولمدة 12 شهراً.
ج	التحقق من تاريخ التسديد لكل دفعة وأنه لم يتجاوز المدة المسموح بها ضمن المرحلة الأولى (حسب سياسة المصرف).
٢	يقوم المنقذ الداخلي بالتحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الثانية من خلال الآتي:
أ	التأكد من أنه يتم احتساب الفائدة الفعالة على أساس القيمة الإجمالية للأداة المالية واحتساب الخسائر على طول العمر المتبقي للأداة.
ب	التأكد من الأسباب التي أدت إلى نقل القرض إلى المرحلة الثانية.
ج	التأكد من عدد أيام التأخير المعتمدة من قبل المصرف لنقل القرض إلى المرحلة الثانية.
خ	التأكد من الأسباب التي أدت إلى ظهور التعثر هل هو التغير في المركز المالي أم التغير في الوضع الاقتصادي العام بشكل يؤثر على قدرة المقرض أم أسباب أخرى.
د	عند إعادة القرض إلى المرحلة الأولى يجب التأكد من انتظام المقرض بالسداد لفترة طويلة لا تقل عن ثلاثة أشهر وأنه مؤهل فعلاً للرجوع إلى المرحلة الأولى مع ذكر الأسباب.
ز	التأكد من أن قرار إعادة القرض لمرحلة أعلى قد حصل على موافقة الإدارة العليا ومجلس الإدارة والتأكد من الأسباب التي دعت لاتخاذ هذا القرار.
٣	يقوم المنقذ الداخلي بالتحقق من صحة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الثالثة من خلال الآتي:
أ	التأكد من احتساب الخسائر المتوقعة على أساس العمر المتبقي في تاريخ إعداد التقرير للأصول التي تقع في المرحلة الثالثة وتشمل الأصول المالية داخل وخارج الميزانية والتي تحتوي على زيادة جوهرية في المخاطر والتي أصبحت متعثرة.
ب	التأكد من أنه يتم احتساب الفائدة الفعالة على أساس صافي القيمة النظرية للأداة المالية واحتساب الخسائر على طول العمر المتبقي للأداة.
ج	التأكد من الأسس المعتمدة لتحويل القرض من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة.
ح	كم مرة تم إعادة هيكلة القرض.
خ	التحقق من حصول المقرض على تنازل أو إعفاء معين من قبل المصرف.
د	التحقق من احتساب الخسائر لكامل العمر المتبقي الموجود في تاريخ إعداد التقرير في المرحلة الثالثة باعتباره متعثرًا.
٥	عند تعثر القرض يجب التحقق من عدم قدرة المصرف على تحصيل القرض أو جزء منه في حالة الشطب.
٦	عند عودة انتظام المقرض بتسديد القرض في مواعيد وإعادته إلى المرحلة الأعلى مثلاً من الثالثة إلى الثانية أو من الثانية إلى الأولى يجب على المنقذ التأكد من أن المقرض منظم لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لنقله من مرحلة إلى أخرى والتأكد من حصوله على موافقة الإدارة العليا لتحويله إلى المرحلة الأعلى.
إجراءات التدقيق الداخلي الخاصة بالإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة	
١	التحقق من أن الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إعداد كل تقرير ضمن قائمة الأرباح والخسائر.
٢	التحقق من عكس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة عند تعديل المخصص في حالة استعادة المكاسب في تاريخ التقرير إلى المبلغ المطلوب الاعتراف به.
٣	التحقق من الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل الشامل الأخر بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر مع عدم تخفيض القيمة النظرية لتلك الأصول في قائمة المركز المالي.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً. الاستنتاجات:** يعد دور المدقق الداخلي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في مجال التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة دوراً ضعيفاً للأسباب الآتية:
١. ضعف دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ومساهمته المحدودة في تحديد وتقييم المخاطر وإيجاد البدائل وتحديد المستوى المقبول من المخاطر.
 ٢. محدودية دور المدقق في تقييم الأداء والرقابة والحوكمة التي تساهم في تحسين إدارة المخاطر وهذا يعكس واقع التدقيق الداخلي في المصارف العراقية.

٣. يقتصر دور المدقق الداخلي على التأكد من صحة عملية احتساب مخصص الخسائر الائتمانية عند الانتهاء من منح الائتمان وتقديم الخدمات للزبائن.
٤. ضعف دور المدقق الداخلي بتقييم المعلومات الواردة للإدارة العليا، وهذا ما لمستته الباحثة من خلال الزيارات الميدانية للمصارف المبحوثة حيث وجدت أن دور المدقق الداخلي ضعيف ولا يتمتع بالاستقلالية التي تمكنه من أداء مهامه بحرية.
- ثانياً. التوصيات:** تعزيز دور المدقق الداخلي بعده جزء من فريق عمل متكامل يسعى لتطبيق متطلبات IFRS 9 بشكل عام والتنبيه بالخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص من خلال الآتي:
 ١. ضرورة إشراك المدقق الداخلي في دورات تدريبية باستمرار من أجل زيادة مهاراته في تدقيق متطلبات المعيار وتوفير إجراءات خاصة بالتنبيه بالخسائر المتوقعة من أجل اتخاذ الحيلة تجاه القروض والخسائر المتوقعة وتقديم التوصيات إلى الإدارة العليا.
 ٢. عدم الاعتماد الكامل على البرامج الجاهزة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إدخال البيانات والحصول على النتائج جاهزة دون العلم بآلية الاحتساب والخطوات التي يعتمد عليها البرنامج في عملية الاحتساب.
 ٣. الأخذ بتوجيهات وملاحظات ومقترحات المدقق الداخلي قبل الشروع بتقديم الخدمات كونه يمتلك نظرة مستقبلية والاستفادة من الخبرة التي يمتلكها.
 ٤. العمل بالإجراءات المقترحة، والتي تساعد المدقق الداخلي في الاعتماد عليها عند التنبيه بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الأطاريح والرسائل الجامعية:

١. الأمين، عباس محمد، رايح، شقال، (٢٠١٧)، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية.
٢. الغالي، بوخورة، (٢٠١٥)، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك: دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس.
٣. حليلة، بن علي، بشيرة، بالخير، (٢٠١٨)، دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية: دراسة لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بولاية إدرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
٤. نفاخ، محمد أنس محمد زهير سعد الدين، (٢٠١٨)، دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية اقتصاد، الجمهورية العربية السورية.

ب. المؤتمرات والدوريات:

١. كريم، عقيل دخيل، (٢٠١٩)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبيه بالتعثر المالي للمصارف العراقية، مجلة المثنى/كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدراسات العليا/جامعة النيلين (مجلة ٦)، (عدد ٢١) 2016/8/1 GCNU Journal ISSN: 1858- 6228

٢. عباس، نبراس محمد، (٢٠١٩)، الإفصاح ودوره في قرار منح الائتمان (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)، الجامعة التقنية الوسطى/معهد الإدارة الرصافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والخمسون ٢٠١٩.

ج. الكتب:

١. المغامس، أحمد بن عبد الله، (٢٠١٨)، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مكتبة الملك فهد الوطنية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Periodicals, Article and Thesis:

1. Andersson Skantze, J., (2017), Continuous Auditing: Internal Audit at a Crossroads? Master Thesis, Stockholm Business School.
2. BDO., (2014), Need to Know IFRS9 Financial Instruments-Impairment of Financial Assets, www.bdointernational.com.
3. Barnoussi, A. E., Howieson, B., & van Beest, F., (2020), Prudential Application of IFRS9: (Un) Fair Reporting in COVID-19 Crisis for Banks Worldwide?!, Australian Accounting Review, 30(3), 178-192.
4. Beerbaum, D., & Ahmad, S., (2015), Credit Risk According to IFRS9: Significant Increase in Credit Risk and Implications for Financial Institutions, SSRN Electronic Journal, January 2015.
5. Chedid, O., & Chaya, J., (2020), The Role of Internal Auditors to Implement IFRS9: Case of Lebanese Banks, Journal of Economics and International Finance, 12(1), 6-19.
6. Cohen, B. H., & Edwards, G., (2017), The New Era of Expected Credit Loss Provisioning, BIS Quarterly Review, March.
7. Deloitte, (2016), IFRS9: Financial Instruments- high level. Summary. April,13. ZAO Deloitte & Touche CIS. All rights reserve.
8. DIFS, (2018), Workout Loans and Troubled Debt Restructurings, Office of Credit Unions Policies and Procedures. Depart of Insurance and Financial Services.
9. EY, (2018), Applying IFRS Impairment of financial instruments under IFRS9, ey.com.
10. Eaton, R., & Cope, D., (2017), Current Expected Credit Loss (Cecl) Accounting, Oliver Wyman.
11. Halilbegovic, S., Šaković, E., Arapovic-Omerbegovic, A., & Celebic, N., (2019), Implementation Effects of IFRS9 Impairment Modelling for Financial Instruments, on Regulatory Capital Banks in Federation of Bosnia and Herzegovina. European Journal of Economic Studies, 2(8), 120-130.
12. Orban, I., & Tamimi, O., (2020), Accounting Model for Impairment Under IFRS9 And Its Impact on Loss Allowance, European Research Studies Journal.
13. Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J., (2020), A Proposed Benchmark Model Using a Modularised Approach to Calculate IFRS9 Expected Credit Loss, Cogent Economics & Finance, 8(1), 1735681.
14. Vasilyeva, A., & Frolova, E., Methods of Calculation of Expected Credit Losses Under Requirements of IFRS9, Корпоративные финансы, 13(4), (2019).

15. Zain, E. N. M., Ghazali, P. L., & Wan Daud, W. M. N., (2020), Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Conventional Banks in Malaysia. *Humanities and Social Sciences Reviews*, 8(2), 423-430.

B. Books:

1. Bandyopadhyay, A., (2016), *Managing Portfolio Credit Risk in Banks*, Cambridge University Press.
2. Koulafetis, P., (2017), *Modern Credit Risk Management*, Palgrave Macmillan.